الأمم المتحدة

A/BUR/55/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
9 January 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

مكتب الجمعية العامة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ٢٠/٠٠

الرئيس: السيد هولكيري (رئيس الجمعية العامة) ..... (فنلندا)

المحتويات

تنظيم أعمال الدورة العادية الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-63483 (A)
0063483

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.

تنظيم أعمال الدورة العادية الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام (تابع) (A/Bur/55/1 و Add.1)

الفرع الرابع - إقرار جدول الأعمال (تابع)

الفقرة ٤٩ (تابع)

البند ١٧٣

١ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٧٣ في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين.

البند ١٨٢

٢ - **الرئيس:** قال إن ممثل السويد طلب التكلم أمام المكتب وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٣ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد نورستروم (السويد) مكانا إلى طاولة المكتب.

٤ - **السيد نورستروم** (السويد): قال إنه يود أن يوجه الانتباه إلى الوثيقة A/55/226، التي تطلب فيها ١٩ دولة عضوا في المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية منح مركز المراقب لتلك المنظمة في الجمعية العامة. وأضاف أن المعهد الدولي هو منظمة حكومية دولية تفي بمعايير الحصول على مركز المراقب على النحو المنصوص عليه في مقرر الجمعية العامة ٤٢٦/٤٩ لعام ١٩٩٤. وأنشطته ذات علاقة بأنشطة الأمم المتحدة، وهو يعمل مع الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الدولية الأخرى في عدة مشاريع تهدف إلى تعزيز الديمقراطية على نطاق العالم. وهي تعتمد نهجا غير إيعازي تجاه تعزيز الديمقراطية، حيث تفضل تقديم خيارات لعملية التحول الديمقراطية بدلا من تقديم حل محدد سلفا.

٥ - وبناء على ذلك، فقد طلب، بالنيابة عن الدول الأعضاء في المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، إدراج طلب منح المعهد الدولي مركز المراقب في الجمعية العامة في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة وتوزيعه على اللجنة السادسة.

٦ - غادر السيد نوستروم (السويد) مكانه.

٧ - وقرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٨٢ في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين.

البند ١٨٣

٨ - **الرئيس:** دعا المكتب إلى البدء في النظر في البند ١٨٣، المعنون ''ضرورة دراسة الحالة الدولية الاستثنائية المتصلة بجمهورية الصين في تايوان من أجل كفالة الاحترام الكامل للحق الأساسي لشعبها البالغ تعداده ٢٣ مليونا، في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها'' (A/55/227 و Add.1 و 2).

٩ - وذكر أن ممثلي تشاد، وجزر سليمان، وجزر مارشال، و دومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسنغال، وسوازيلندا، وغامبيا، وغرينادا، وملاوي، وناورو، ونيكاراغوا، طلبوا الاشتراك في مناقشة البند ١٨٣ وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

١٠ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد بابكر (تشاد)، والسيدة مانيلي (جزر سليمان)، والسيد ريلانغ (جزر مارشال)، والسيدة ثيودور (دومينيكا)، والسيد ولسون (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والسيد كا (السنغال)، والسيد مامبا (سوازيلندا)، والسيدة باله (غامبيا)، والسيدة سيلستين (غرينادا)، والسيدة ثونياني (ملاوي)، والسيد دووييغو (ناورو)، والسيد كاستييون دوارتي (نيكاراغوا) أماكن إلى طاولة المكتب.

١١ - واستطرد قائلا إن ممثلي الأرجنتين، وأفغانستان، وأنغولا، وأوكرانيا، وآيرلندا، وباكستان، والبرازيل، وبليز، وبنغلاديش، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وشيلي، وطاجيكستان، والعراق، وغيانا، وفييت نام، وقبرص، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومصر، والمكسيك، ومنغوليا طلبوا الاشتراك في مناقشة البند ١٨٣. وذكر أن المادة ٤٣ من النظام الداخلي لا تسري على هذه الحالة. وقال إنه يعتبر أن المكتب يرغب في الموافقة على هذه الطلبات.

١٢ - وقد تقرر ذلك.

١٣ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد بوكالاندرو (الأرجنتين)، والسيد فرهادي (أفغانستان)، والسيدة كروز (أنغولا)، والسيد كروخمال (أوكرانيا)، والسيد ديدي (آيرلندا)، والسيد أحمد (باكستان)، والسيد كورديرو (البرازيل)، والسيدة شومان (بليز)، والسيد حسين (بنغلاديش)، والسيد كرما (الجزائر)، والسيد حميده (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة)، والسيد مقداد (الجمهورية العربية السورية)، والسيد هونغ جي رونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، والسيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، والسيد ستيفتشيفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، والسيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا)، والسيد بودين (جيبوتي)، والسيدفيريرا (سان تومي وبرينسيبي)، والسيدة براون (سانت كيتس ونيفيس)، والسيدة جوزيف (سانت لوسيا)، والسيد دي سارام (سري لانكا)، والسيد ماكويرا (شيلي)، والسيد نوروف (طاجيكستان)، والسيد الحميمدي (العراق)، والسيدة درايتون (غيانا)، والسيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام)، والسيد موشوتاس (قبرص)، والسيدة توهتوهودجيفا (قيرغيزستان)، والسيد يسينباييف (كازاخستان)، والسيد أوش بوريما (كمبوديا)، والسيد دوسا سيسبيدس (كوبا)، والسيد أوسودي (ليبريا)، والسيد موشوشوكو (ليسوتو)، والسيد مايغا (مالي)، والسيد رشدي (مصر)، والسيدة إسكوبار (المكسيك)، والسيد دورجسورين (منغوليا) أماكن أمام طاولة المكتب.

١٤ - **السيد كا** (السنغال): قال إنه لا بد من مناقشة إعادة قبول جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة لجعل العالم يدرك مدى الظلم الواقع على دولة يبلغ تعداد سكانها ٢٣ مليون نسمة وتمارس بحرية السيادة الإقليمية داخل أراضيها. وينبغي أن تحل مسألة جمهورية الصين في تايوان في إطار الأمم المتحدة لمصلحة السلم والاستقرار الإقليميين.

١٥ - ومضى قائلا إن تايوان تسهم إسهاما كبيرا في الاقتصاد العالمي، إذ يأتي ترتيبها التاسع عشر في العالم في الناتج المحلي الإجمالي والرابع عشر في حجم التجارة. ولا يمكن أن يكون هناك مثال على مركزها كبلد حر وديمقراطي تحكمه سيادة القانون ويلتزم التزاما دقيقا باحترام حقوق الإنسان أفضل من الانتخابات الرئاسية وانتقال السلطة سلميا وهو ما جرى في آذار/مارس ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، فقد قدمت تايوان ملايين الدولارات في صورة مساعدات إنمائية وإنسانية وغوثية إلى البلدان أو المناطق التي تعاني من أزمات. وقال إنه لا يرى أي سبب يحول دون منح جمهورية الصين مركزا مماثلا للمركز الممنوح للدول الأخرى المقسمة التي كانت أعضاء في الأمم المتحدة. فقد كانت هناك دولتان يمنيتان ودولتان ألمانيتان جنبا إلى جنب إلى أن تم توحيدهما؛ كما أن الدولتين الكوريتين، اللتين تضطلعان

حاليا بعملية حوار سياسي مشجع، تعتبران مثالا جيدا آخر. ومن ثم فإن إعادة قبول جمهورية الصين لا يبدو أنه يشكل عقبة في سبيل إعادة التوحيد بل قد ييسرها في واقع الأمر. كما أن من شأن قبول تايوان أن ييسر إدماج مضيق تايوان في نظام الأمن الجماعي وأن يوفر ضمانا للسلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا.

١٦ - وأضاف قائلا إن الوقت قد حان لإعادة دراسة قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) وتصحيح وضع يتسم بالظلم والتمييز ولا يعكس الحقائق الراهنة. لذلك فإن يطلب إدراج البند ١٨٣ في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

١٧ - **السيد وانغ ينغفان** (الصين): قال إن وفده يعارض بشدة إدراج البند ١٨٣ ويأمل في أن يواصل المكتب حماية مقاصد ومبادئ الميثاق واحترام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦).

١٨ - ومضى قائلا إنه لا توجد سوى صين واحدة في العالم، وأن تايوان كانت جزءا لا ينفصل عن إقليمها منذ العصور القديمة، وإنه من الحقائق التي لا خلاف عليها أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين بأسرها. وقد بتت الجمعية العامة بصورة نهائية، باتخاذها القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) في عام ١٩٧١ على أسس سياسية وقانونية وإجرائية، في قضية تمثيل الصين في الأمم المتحدة. وذكر أن تايوان، بصفتها جزءا من الصين، لا يحق لها أن تشارك تحت أي اسم أو أي حجة في أعمال أو أنشطة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة. ومسألة تايوان هي من بقايا الحرب الأهلية في الصين وتختلف اختلافا أساسيا عن قضية الألمانيتين أو الكوريتين.

١٩ - واستطرد قائلا إن وفده يقدر دعم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، التي التزمت بمبدأ ''الصين الواحدة''، وعارضت اشتراك تايوان في المنظمات الدولية التي تتألف من دول ذات سيادة ووقفت ضد إدراج قضية ما يسمى باشتراك تايوان في الأمم المتحدة في جدول أعمال الجمعية العامة.

٢٠ - **السيد فييرا** (سانت تومي وبرينسيبي): قال إن العالم وقف في وقت سابق من هذا العام يراقب شعب جمهورية الصين في تايوان وهي تؤكد من جديد التزامها غير القابل للنقض بالديمقراطية والتنمية بانتخابها بحرية لرئيس جديد، بالرغم من تهديدات بيجين العديدة باستخدام القوة. وقال إن الأمن الدولي يهم المجتمع الدولي بأسره، وأن الوقت قد حان لإعطاء السلام فرصة عبر مضيق تايوان بالسماح لشعب تايوان بالتعبير عن نفسه في الأمم المتحدة.

٢١ - ومضى قائلا إن طلب إدراج البند في جدول الأعمال لا يشكل، كما يدعي البعض، محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الصين الشعبية ولكن المسألة، إذا تظر إليها بروح الميثاق، تتعلق بحق شعب جمهورية الصين في تايوان الذي يتألف من ٢٣ مليون نسمة لأن يكون ممثلا.

٢٢ - واستطرد قائلا إن إصرار بيجين على تعريفها لمبدأ ''الصين الواحدة'' يساعد على إذكاء سباق التسلح عبر المضيق مما يزيد حدة التوترات في آسيا وغربي المحيط الهادئ. ولا يمكن فرض ذلك التعريف على شعب تايوان ضد إرادته.

٢٣ - وأضاف قائلا إن حكومة تايوان الجديدة قد تعهدت بأنها لن تتخذ أية خطوات لتغيير الوضع الراهن فيما يتعلق بالاستقلال أو التوحيد طالما لم تظهر بيجين اعتزامها استخدام القوة. ويعكس تمسك تايوان بالسلم والحوار التزامها بميثاق الأمم المتحدة.

٢٤ - **السيد دوورييغو** (ناورو): قال إن وفده يؤيد الدعوة إلى الاعتراف بجمهورية الصين في تايوان بوصفها دولة

ديمقراطية شرعية تحكم نفسها وتستحق بأن يعترف بها في الأمم المتحدة.

٢٥ - ومضى قائلا إن الجمعية العامة اتخذت قبل ٢٩ سنة القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) على أمل أن تختفي مسألة تايوان المستقلة عن طريق الاستتراف الاقتصادي والسياسي. إلا أن جمهورية الصين لم تتغلب على التحديات التي تواجهها فحسب بل إنها قامت ببناء اقتصاد قوي ومنتعش. وأثبتت الانتخابات التي جرت مؤخرا أنها تحترم المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بما يتفق تماما مع مُثل الأمم المتحدة. وعلى ذلك، فإنه طالما بقيت جمهورية الصين في تايوان مستبعدة، لا يمكن القول بأن الأمم المتحدة هي هيئة عالمية حقا.

٢٦ - وفيما يتعلق بالجبهة الاقتصادية، قال إن تايوان، التي كانت تتلقى في السابق معونة أجنبية، تقدم حاليا هي نفسها مساعدة إلى البلدان المحتاجة في جميع أنحاء الكرة الأرضية. ومع ذلك رفضت جهودها الرامية إلى المساهمة ماليا أو عينيا في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وذكر أنه نظرا لتناقص التبرعات، فإن مساهمة تايوان في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام من شأنها أن تخفف كثيرا العبء المالي عن أقل البلدان نموا. وعضوية تايوان لن تتيح فقط لشعبها إمكانية التمثيل في الساحة العالمية، ولكنها ستمكن تايوان من المشاركة تماما في المبادرات الإنسانية والإنمائية.

٢٧ - واسترسل قائلا إن الكثير من الدول الأعضاء تعترف بتايوان كشريك اقتصادي ومالي، تشتري سلعها وتقبل مساعداتها عندما يكون ذلك في صالحها؛ ومن ثم فإن رفضها الاعتراف بها ككيان سياسي هو ضرب من النفاق. وقد آن الأوان لتصحيح ذلك الظلم.

٢٨ - **السيد مامبا** (سوازيلند): قال إن حالة جمهورية الصين في تايوان ما هي إلا مثال واحد على أثر الحرب الباردة على العلاقات الدولية. أمَا وقد انتهت الحرب الباردة، فإن المنظمة يقع عليها التزام بعلاج تلك الحالة وتصحيح الاختلال الذي نجم عن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦).

٢٩ - ومضى قائلا إن جمهورية الصين في تايوان ملتزمة بتحسين علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية. وقد أحرز تقدم كبير في ذلك الصدد: فالتجارة عبر المضيق قد ازدادت؛ ويجري عقد محادثات على فترات بشأن مجموعة متنوعة من القضايا العملية؛ وثمة جهود جارية لرفع القيود المفروضة على الشحن والنقل والاتصال. ويجب على الأمم المتحدة أن تعترف بهذه المنجزات، حيث أنه يمكن عن طريق دعمها فتح صفحة جديدة في العلاقات عبر المضيق.

٣٠ - **السيد فرهادي** (أفغانستان): قال إن الجمعية العامة، عندما اتخذت القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) في عام ١٩٧١، اعترفت بصورة لا غموض فيها بممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين في الأمم المتحدة. وأضاف أن الخلافات بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية يجب أن تسوى بواسطة الحكومتين. ومن شأن السماح بأي نوع من المشاركة من جانب جمهورية الصين في تايوان في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها أن يقوض مبدأ ''الصين الواحدة''، ولذلك فإن وفده يحث المكتب، كما فعل كل سنة، على عدم التوصية بإدراج البند ١٨٣ في جدول الأعمال.

٣١ - **السيد نوروف** (طاجيكستان): قال إن دعم وفده لسيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية ومركزها القانوني الدولي، كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقات الثنائية بين الدولتين، ما زال دون تغيير. فهناك صين واحدة، تشكل تايوان جزءا لا يتجزأ منها، وحكومة جمهورية الصين الشعبية هي ممثلها الوحيد. وقد سويت تلك القضية بصورة نهائية بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨

(د - ٢٦) الذي اتخذ بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء. وقال إن وفده لذلك السبب لا يمكنه أن يؤيد إدراج البند ١٨٣ في جدول الأعمال.

٣٢ - **السيد مانيلي** (جزر سليمان): قال إن وفده يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل السنغال. وينبغي للأمم المتحدة أن تعترف بمنجزات جمهورية الصين في تايوان، التي أصبحت ديمقراطية نشطة ومناصرا فعالا لاحترام حقوق الإنسان. وقال إن تحديات القرن الحادي والعشرين تتطلب أن تكون الأمم المتحدة شاملة وعالمية. وذكر أن تايوان تعمل بالفعل بصورة متعددة الأطراف مع عدد من الوكالات الدولية لدعم المشاريع الإنمائية المحلية في أنحاء العالم. ومن شأن مشاركتها في المنظمة أن يمكنها من زيادة تعزيز مساهماتها. وذكر أن السلم والاستقرار في مضيق تايوان هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم ككل. وقد أوجد التحول الديمقراطي لجمهورية الصين في تايوان والإصلاحات الجارية في جمهورية الصين الشعبية فرصة تاريخية لمحو آثار عقود من العداء وإحداث مصالحة دائمة بين الجانبين. وستكون الأمم المتحدة هي أفضل مكان لبناء الثقة وتوفير فرص الاتصال والحوار والتعاون. لذلك فإنه يتعين عليها أن تجد طريقة لإتاحة الفرصة لمشاركة جمهورية الصين في تايوان في أعمالها.

٣٣ - **السيدة شومان** (بليز): قالت إن شعب بليز، الذي نال استقلاله منذ أقل من ٢٥ سنة، يتعاطف مع رغبة شعب تايوان البالغ ٢٣ مليون نسمة في أن يكون له صوت في الأمم المتحدة. وأضافت أن بليز، بوصفها عضوا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، تفهم أن شعب تايوان له خصائص متفردة، وله احتياجات خاصة، شأنه شأن سكان الجزر الأخرى. وهناك إدراك متزايد في المجتمع الدولي بأهمية معالجة تلك الاحتياجات. ويعتقد وفدها أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكثف دراستها للتحديات التي تشكلها الجزر، وأن من شأن إدراج البند المقترح في جدول الأعمال أن يحسن من إمكانية تحقيق ذلك الهدف.

٣٤ - **السيد بوكالاندرو** (الأرجنتين): قال إن الأمم المتحدة، باتخاذها للقرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، قد اعترفت بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة وأن جمهورية الصين الشعبية هي أحد الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن. وقد اعترفت الأرجنتين، وفقا لذلك القرار وتمشيا مع احترامها لمبدأ السلامة الإقليمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بحكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة للصين. لذلك فإن وفده لا يمكنه أن يؤيد إدراج البند ١٨٣ في جدول الأعمال.

٣٥ - **السيدة ثيودور** (دومينيكا): قالت إن هناك خطأ أساسيا في استبعاد مواطني جمهورية الصين في تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة من الاشتراك في أعمال الأمم المتحدة. وقد أظهرت جمهورية الصين في تايوان احترامها لمبادئ العدالة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي تاسع أكبر اقتصاد في العالم، ويأتي ترتيبها الرابع عشر من حيث حجم التجارة، وهي عضو في ٩٦١ منظمة دولية. ولم يمنع أي كيان سياسي آخر ذي سيادة له سجل منجزات مشابه من الاشتراك في المنظمة. بيد أنه لأسباب سياسية جغرافية، يجري اتباع سياسة تمييزية فيما يتعلق بجمهورية الصين في تايوان، مما يشكل انتهاكا لمبدأ العضوية العالمية.

٣٦ - ومضت قائلة إن المشاركة تعني المساهمة. ومن ثم، فإن سياسة استبعاد تايوان تحرم الأمم المتحدة من المساهمة الهائلة التي يمكن أن تقدمها جمهورية الصين في تايوان. وسياسة ''الصين الواحدة'' التي أعلنها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لن تُنتهك بالضرورة بالسماح لمواطني جمهورية الصين في تايوان من الاشتراك في أنشطة الأمم

المتحدة. بل على العكس من ذلك، فإن تلك الخطوة قد تحسن إمكانية إيجاد حل سلمي للخلافات بين ذلك البلد وجمهورية الصين الشعبية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز السلم والأمن في المنطقة. وأضافت أن وفدها يعتقد أن مواطني جمهورية الصين في تايوان قد نالوا بجهدهم الحق في أن يعاد النظر في ظروفهم الغريبة. لذلك فإن وفدها يحث على إدراج البند ١٨٣ في جدول الأعمال.

٣٧ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاسو): قال إن قضية اشتراك جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة لا يمكن تجنبها إلى أجل غير مسمى. ونتائج قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، التي كان من المفترض أن تكون قد حلت تلك المسالة، تشكل الآن تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومنذ اتخاذ ذلك القرار في عام ١٩٧١، استمر وجود جمهورية الصين لا كمقاطعة، بل كدولة كاملة الأهلية. بل إنها في الواقع تتمتع بجميع الصفات التي تتمتع بها أي دولة معترف بها بموجب القانون الدولي: إقليم، وسكان يبلغ تعدادهم ٢٣ مليون نسمة، وحكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية، تقوم بسن التشريعات وتحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى. وعلاوة على ذلك، فقد أثبتت أنها تفي بجميع شروط العضوية في الأمم المتحدة. وهي ملتزمة تماما بمثل المنظمة، كما هو ظاهر من جهودها نحو تحقيق المصالحة مع جمهورية الصين الشعبية.

٣٨ - ومضى قائلا إن المجتمع الدولي يقع عليه التزام بتيسير التقارب بين البلدين. وذكر أن أحد العوامل التي أسهمت في التحسن الجدير بالترحيب الذي حدث مؤخرا في العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا هو أن كليهما عضوان في الأمم المتحدة. ومن شأن إعادة قبول جمهورية الصين في عضوية المنظمة أن يكفل السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا.

٣٩ - واستطرد قائلا إن اعتراف بوركينا فاسو بجمهورية الصين يستند إلى احترامها لحرية جميع الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وهو مبدأ وارد في ميثاق الأمم المتحدة، في حين أن تأييدها لإدراج البند ١٨٣ في جدول الأعمال يأتي بدافع رغبتها في أن تخدم قضية السلام.

٤٠ - **السيد ريلانغ** (جزر مارشال): قال إن جمهورية الصين في تايوان، قد أصبحت على مدى العقود الخمسة الماضية، ديمقراطية كاملة، تمارس اقتصاد السوق وتظهر احترامها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو مبدأ تعتز به جزر مارشال. وجمهورية الصين في تايوان لها القدرة على أن تصبح شريكا استراتيجيا وأن تسهم إسهاما ملموسا في الخير المشترك. وإن من شأن حرمان جمهورية الصين في تايوان من المشاركة في أعمال الأمم المتحدة أن يتعارض مع روح المنظمة ومع مبدأ العالمية.

٤١ - ومضى قائلا إنه يجب على الأمم المتحدة أن تعيد النظر في الحالة الفريدة التي تمثلها جمهورية الصين إذا أرادت أن تحقق أهدافها المتمثلة في منع الصراعات، وصون السلم والاستقرار الإقليمي، وتنمية الديمقراطية، وتحقيق التقدم الدولي. وكما أظهر التقارب الذي حدث مؤخرا بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا، فإن الأمم المتحدة تمثل محفلا يمكن فيه للدول الأعضاء أن تعمل على بناء الثقة وحل الخلافات عن طريق الحوار السلمي. وذكر أن الوقت قد حان لأن تقدم الأمم المتحدة يد المساعدة في الحوار الجاري بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية ومن أجل أن يكون لشعب جمهورية الصين في تايوان البالغ ٢٣ مليون نسمة صوتا مسموعا. لذلك فإن وفده يؤيد إدراج البند ١٨٣ في جدول الأعمال.

٤٢ - **السيدة بالده** (غامبيا): قالت إن مؤتمر قمة الألفية هو مناسبة ينبغي للمجتمع الدولي فيها أن يغتنم الفرص، وأن يحقق تقدما بشأن القضايا التي تفرقه، وأن يمضي قدما، بدلا من أن يعيش في الماضي. وإنه من غير المعقول أن بلدا قوامه ٢٣ مليون نسمة ولديه الكثير مما يمكنه أن يقدمه إلى المجتمع الدولي، يظل محروما من المشاركة في أعمال الأمم المتحدة. وذكرت أن جمهورية الصين في تايوان يمكنها أن تفخر بمنجزاتها. فقد شهدت لأول مرة بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٠ الانتقال السلمي للسلطة من حزب سياسي إلى آخر. وفيما يتعلق بالتنمية والقضاء على الفقر، فإنها تتعاون مع عدد من المؤسسات المالية لدعم المشاريع في أنحاء العالم وأسهمت ببلايين الدولارات في أعمال الإغاثة في حالات الكوارث. كما أن جمهورية الصين أمة تجارية رائدة وتحتل حاليا موقعا طبيعيا في مجال تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات.

٤٣ - وفيما يتعلق بالعلاقات عبر المضيق، قالت إنه منذ عام ١٩٨٧ جرى ترتيب أكثر من ١٢ مليون زيارة وتم تبادل ١٠٠ مليون رسالة ومكالمة هاتفية، في حين بلغت التجارة عبر المضيق ٢٧ بليون دولار. وينبغي للأمم المتحدة ألا تكتفي بالإحاطة علما بإيماءات المصالحة الصادرة عن جمهورية الصين في تايوان نحو جمهورية الصين الشعبية بل أيضا أن تدعمها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لها أن تدرس كيفية إمكان مشاركة البلدين في نفس الوقت في أعمال المنظمة. وأكدت أن وفدها واثق من أن التمثيل المتوازي للأمم المقسمة في الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي إلى توحيدها سلميا، كما حدث في حالة جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية. لذلك فإنها تؤيد تماما إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٤٤ - **السيد العوضي** (الكويت): قال إن قضية تمثيل الصين قد بت فيها لصالح جمهورية الصين الشعبية بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). والبند المقترح ١٨٣ يتنافى مع ذلك القرار ويتعارض فعليا مع سيادة الصين. وأضاف أنه لا توجد سوى صين واحدة وشعب صيني واحد. لذلك فإن وفده يعارض إدراج البند.

٤٥ - **السيد كاستييون دوارتي** (نيكاراغوا): قال إن وفده يؤيد إنشاء فريق عامل تابع للجمعية العامة لدراسة الحالة الدولية الاستثنائية لجمهورية الصين في تايوان لضمان مشاركة سكانها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة بصورة مجدية في أعمال الأمم المتحدة. وذكر أن جمهورية الصين في تايوان تفي بجميع متطلبات العضوية الواردة في المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة؛ وحكومتها انتخبت انتخابا ديمقراطيا وتحترم حقوق الإنسان؛ وهي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية وتجارية مع البلدان الأخرى؛ وتقدم مساعدات قيّمة كبيرة إلى البلدان النامية، تشمل مساعدات غوثية إنسانية ومساعدات إنمائية. وسيكون بإمكانها، إذا أصبحت عضوا في الأمم المتحدة، أن تسهم إسهاما إيجابيا في أعمال المنظمة. لذلك فإن وفده يؤيد إدراج البند ١٨٣.

٤٦ - **السيد بابكر** (تشاد): قال إنه نظرا لأن الحوار هو أفضل طريقة لحل الخلافات، فإنه ينبغي لجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان الدخول في حوار بغية إيجاد حل مرض يحفظ السلم على جانبي مضيق تايوان. وذكر أنهما تعايشا بالفعل منذ عام ١٩٤٩، كلّ وفقا لنظام الحكم الخاص به. وذكر أن الأمم المتحدة تمثل محفلا يمكن فيه لكل بلد أن يجعل صوته مسموعا في المجتمع الدولي وإنه من الحق أن تنضم تايوان إلى بقية الدول، لا سيما وأنها تفي بجميع الشروط اللازمة وتسهم إسهاما كبيرا في السلم والتنمية في العالم. ولذلك فإن وفده يؤيد إدراج البند ١٨٣ في جدول الأعمال.

٤٧ - **السيدة أوسودي** (ليبريا): قالت إن وفدها يؤيد إدراج البند ١٨٣. وذكرت أنه مع بزوغ فجر ألفية جديدة، تمثل القضية المتعلقة بجانبي مضيق تايوان إدانة للأمم المتحدة وفرصة سانحة لها في الوقت ذاته: في الحالة الأولى لأنها باستبعادها لجمهورية الصين، لا تكون المنظمة شاملة بدرجة كافية، وفقا لمبدأ العالمية الوارد في ميثاقها، وفي الحالة الثانية لأن لإدراج البند المقترح من شأنه أن يحقق العدالة لشعب تايوان. وذكرت أن العالم يشهد تحولا بسبب التغييرات السياسية والاقتصادية السريعة، وأن جمهورية الصين قد أسهمت إسهاما كبيرا في نشر فوائد التغيير حول العالم. وذكرت أن سجلها لا يمكن إنكاره، فهي تُحْكَم بصورة ديمقراطية، وتحترم حقوق الإنسان، وشعبها يتسم بالنشاط والخيال والشجاعة، وقوتها الاقتصادية وخصائصها الإنسانية معترف بها في أنحاء العالم.

٤٨ - ومضت قائلة إن الأمم المتحدة هي دون شك أفضل مكان لبناء الثقة بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية عن طريق الحوار. وبالرغم من أن المنظمة لا يمكنها فرض تسوية سياسية، فإنه بإمكانها توفير بيئة تمكينية، وإلى أن يأتي الوقت الذي يتمكن فيه الجانبان من الاتفاق على شروط إعادة التوحيد، ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في سبل بديلة لتلبية مطلب شعب جمهورية الصين في تايوان.

٤٩ - **السيد غارسيا غونزاليز** (السلفادور): قال إن بلده يتمتع بعلاقات طيبة مع جمهورية الصين في تايوان لمدة تزيد على ٥٠ سنة. وذكر أن كل كيان من الكيانات السياسية التي تقع على حدود مضيق تايوان قد طور هويته المميزة الخاصة به، وتمتع كل منها باعتراف فصائل مختلفة في المجتمع الدولي أثناء سنوات الحرب الباردة. وقد أدى تغيير المواجهة بين الشرق والغرب إلى تغيير تلك الحالة، وآن الأوان لدراسة القضية من جديد. وجمهورية الصين في تايوان هي حقيقة سياسية واقتصادية واجتماعية لا يمكن إنكارها. وهي تتمتع بالديمقراطية، وحققت تنمية اقتصادية غير عادية، وتقدم التعاون والمساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية. لذلك فإن من حق شعبها أن يكون ممثلا في منظومة الأمم المتحدة وأن يشارك في أنشطتها وفقا للمبادئ الواردة في الميثاق.

٥٠ - ومضى قائلا إن إدراج البند المقترح ١٨٣ في جدول الأعمال لن يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لأية دولة ولن يكون عقبة في سبيل إعادة التوحيد السلمي لجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان في الوقت المناسب. وينبغي للأمم المتحدة أن تعترف بالحقوق والتطلعات المشروعة لشعب تايوان، مع بذل قصارى الجهود لضمان ألا تصبح التوترات بين جانبي مضيق تايوان مصدرا لتهديد السلم والأمن الدوليين. وذكر أن وفده يرى أن تنشئ الجمعية العامة فريقا عاملا لدراسة الحالة الدولية الاستثنائية لجمهورية الصين في تايوان، ولذلك فإنه يؤيد إدراج البند ١٨٣ في جدول الأعمال الدورة الخامسة والخمسين.

٥١ - **السيدة سيلستين** (غرينادا): قالت إن وفدها، بوصفه من مقدمي الاقتراح المتعلق بإدراج البند ١٨٣، ترى أن التغييرات الأخيرة تبرر دراسة الحالة الدولية الاستثنائية لجمهورية الصين في تايوان. فمن غير الملائم أن يستبعد من الأمم المتحدة بلد ملتزم بشدة بالتعاون الدولي، والمصالحة، والعولمة، والترابط، والشراكة كطريق للتقدم نحو السلم والتنمية. وذكرت أن سوء الفهم الأسري بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان يمكن حله عن طريق الحوار كما يمكن تحقيق إعادة توحيد الشعب الصيني عن طريق المصالحة والصفح.

٥٢ - ومضت قائلة إن الانتخابات التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٠ قد أظهرت أن جمهورية الصين في تايوان بلد ديمقراطي، ومن ثم فإن حكومتها المنتخبة حسب الأصول

من حقها المشروع أن تمثل شعبها في الأمم المتحدة. وهي مثال ناجح تماما للتنمية الاقتصادية، وتستخدم مواردها من أجل المساعدة الإنسانية؛ وذكرت أن بلدها ذاته قد استفاد فائدة هائلة من تعاونه معها في ميادين من قبيل الزراعة وصيد الأسماك. كما قدمت تايوان تمويلا لأغراض التنمية من خلال مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. كما قدمت مبالغ كبيرة لأغراض الإغاثة في حالات الكوارث في مختلف أنحاء العالم. وهي ملتزمة تماما بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٥٣ - ومضت قائلة إن المنجزات غير العادية للشعب الصيني على كلا جانبي مضيق تايوان قد أثرت العالم على مدى التاريخ. وذكرت أن الصدع بينهما حديث المنشأ، ويمكن رأبه بالنوايا الحسنة على كلا الجانبين.

٥٤ - **السيد دي سارام** (سري لانكا): قال إن وفده كان من رأيه دائما أنه لا توجد سوى صين واحدة، وأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي للشعب الصيني بأسره في الأمم المتحدة. وهذه القضية قد تم الفصل فيها بموجب القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦). ووفقا لذلك فإن شعبه يعارض إدراج البند ١٨٣.

٥٥ - **السيد ماكويرا** (شيلي): أعرب عن اتفاقه مع المتكلم السابق في أن القضية قد سويت في عام ١٩٧١، عندما اتخذ القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦). فهناك صين واحدة فقط هي جمهورية الصين الشعبية. لذلك فإن وفده يعارض إدراج البند المقترح.

٥٦ - **السيد مرا** (ميانمار): قال إن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حلت بموجب القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي يعترف بوضوح بأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة. لذلك فإنه من غير الملائم بذل أي محاولة لإدراج مسألة مشاركة تايوان في المنظمة. فتايوان هي جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. والمسألة هي شأن داخلي تماما للصين، وينبغي أن يتولى تسويتها الشعب الصيني نفسه، دون أي تدخل خارجي. ولذلك السبب، فإن وفه يعارض إدراج البند ١٨٣.

٥٧ - **السيد موشوشوكو** (ليسوتو): قال إن موقف وفده كان دائما متسقا مع المبدأ القائل بوجود صين واحدة فقط، تشكل تايوان جزءا منها. لذلك فإن ممثلي جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون للبلد في الأمم المتحدة؛ ولا بد من اعتبار أية محاولة لتغيير تلك الحالة تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. لذلك فإن وفده يعارض إدراج البند ١٨٣.

٥٨ - **السيد ديدي** (آيرلندا): قال إن قضية التمثيل قد سويت بالقرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦). لذلك فإن وفده يعارض إدراج البند في جدول الأعمال.

٥٩ - **السيدة إسكوبار** (المكسيك): قالت إن وفدها يؤيد سيادة الصين وسلامتها الإقليمية، ومن شأن إدراج البند المقترح أن يتعارض مع مصالح المنظمة. ولا يوجد أي أساس للتشكيك في صحة القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، ولذلك فإنه ينبغي عدم إدراج البند ١٨٣ في جدول الأعمال.

٦٠ - **السيدة براون** (سانت كيتس ونيفيس): قالت إن مناقشة مختلف الآراء المتعلقة بالقضية هو أمر مشجع في حد ذاته. وقالت إن وفدها بعيدا عن إصدار حكم، يعتبر أنه ليس من الحكمة إهمال جمهورية الصين في تايوان، بالنظر إلى منجزاتها غير العادية. ولا يمكن فرض حل للنزاع الذي يقسم شعب الصين على كلا جانبي مضيق تايوان، ولكن الأمم المتحدة بإمكانها توفير بيئة تمكينية للحوار. لذلك فإن وفدها

يؤيد إدراج البند المقترح، على أمل أن يؤدي ذلك إلى إعطاء المناقشة دفعة إلى الأمام.

٦١ - **السيدة ثونياني** (ملاوي): ذكرت أن جمهورية الصين في تايوان قد استبعدت من التمثيل في الأمم المتحدة لما يقرب من ثلاثة عقود. وأضافت أن جمهورية الصين الشعبية لم تحكم إقليم جمهورية الصين في تايوان على الإطلاق؛ فهناك حكومتان، تحكم كل منهما في منطقتها الخاصة بها، وجمهورية الصين في تايوان لا تمثل سوى شعبها الذي يتألف من ٢٣ مليون نسمة. وسجل جمهورية الصين في تايوان سجل حافل: فهي مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، وفقا لمُثل الأمم المتحدة، وينبغي للمنظمة أن تعترف بتلك الحقيقة. وذكرت أن سابقة كوريا مشجعة. فالكوريتان ممثلتان في الأمم المتحدة؛ ولماذا لا تكون الصينان؟ ومن المرجح أن تستفيد كلاهما. وعلاقاتهما تعاني صعوبات حاليا، بسبب انعدام الثقة المتبادل والتضاد، وينبغي للأمم المتحدة أن تفعل كل ما في وسعها لتعزيز المصالحة بينهما. لذلك فإن وفدها يؤيد إدراج البند المقترح.

٦٢ - **السيد مانونغي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن إدراج البند المقترح في جدول الأعمال من شأنه أن يقوض أساس قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) والسلامة الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية. فهناك صين واحدة وينبغي عدم التشكيك في سيادتها. لذلك فإن وفده يحث المكتب على رفض الاقتراح.

٦٣ - **السيد ويلسون** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): قال إنه في حين أن توفالو، وهي دولة جزرية صغيرة يبلغ تعداد سكانها ١٠ ٠٠٠ نسمة، قد قبلت مؤخرا عضوا في الأمم المتحدة، ما زالت المنظمة تتجاهل تايوان، وهي ديمقراطية مزدهرة يبلغ تعداد سكانها ٢٣ مليون نسمة. وذكر أن الوقت قد حان لإعادة النظر في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) وإعادة قبول جمهورية الصين في تايوان عضوا في الأمم المتحدة. لذلك ينبغي للمكتب أن يوصي بإدراج البند المقترح في جدول أعمال الجمعية العامة.

٦٤ - **السيد الحميمدي** (العراق): قال إن المحاولة التي تبذل لإدراج البند المقترح في جدول الأعمال تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. فحكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. ومن شأن إدراج البند أن ينتهك أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) والفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. لذلك فإن وفده يعارض إدراج البند.

٦٥ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): قال إن إدراج البند المقترح يتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). ومن شأن أي محاولة لإيجاد دولتين صينيتين أن يشكل انتهاكا للسلامة الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية، الممثل الوحيد للشعب الصيني. وقال إن وفده لا يمكنه أن يؤيد الاقتراح.

٦٦ - **السيد هونغ جي رونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن مسألة تمثيل الصين قد حسمت في عام ١٩٧١ باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). فجمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين. ولذلك ينبغي رفض الاقتراح.

٦٧ - **السيد فان شالكويك** (جنوب أفريقيا): قال إن جنوب أفريقيا تؤيد مبدأ ''الصين الواحدة''. ومسألة تايوان هي مسألة داخلية ينبغي أن يحلها الشعب الصيني بنفسه. وأضاف أن وفده لا يمكنه أن يؤيد إدراج البند المقترح.

٦٨ - **السيد حميده** (الجماهيرية العربية الليبية):قال إن الجمعية العامة، بقرارها ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الصادر في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، قد حسمت مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. وأضاف أن وفده قد عارض دائما

إدراج البند وسيواصل معارضته. وينبغي أن تتاح لحكومة الصين وشعبها إمكانية تسوية مشاكلهما الداخلية دون تدخل خارجي.

٦٩ - **السيد كورديرو** (البرازيل): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد حسم نهائيا مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. لذلك فإن وفده يرفض إدراج البند المقترح.

٧٠ - **السيد غاتيلوف** (الاتحاد الروسي): قال إن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة. وتايوان هي جزء لا يتجزأ من الصين، وليست دولة ذات سيادة. لذلك فإن وفده لا يمكنه أن يؤيد الاقتراح.

٧١ - **السيدة كورنيليوك** (بيلاروس): قالت إن بيلاروس تؤيد سيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. وبما أن تايوان ليست دولة ذات سيادة، فإن مسألة قبول عضويتها في الأمم المتحدة ليست واردة. لذلك فإن وفدها يعارض إدراج البند في جدول الأعمال.

٧٢ - **السيد أوبيدوف** (أوزبكستان): قال إن أوزبكستان تؤيد مبدأ ''الصين الواحدة'' وأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وينبغي أن يرفض المكتب إدراج البند المقترح.

٧٣ - **السيد هيز** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد سياسة ''الصين الواحدة''. أما الخلافات بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان فينبغي حلها سلميا عن طريق الحوار.

٧٤ - **السيدة جوزيف** (سانت لوسيا): قالت إن وفدها يؤيد سياسة ''الصين الواحدة'' وأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) ولا يمكنه بالتالي تأييد بند جدول الأعمال المقترح.

٧٥ - **السيد دوسا سيسبيديس** (كوبا): قال إن أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) ما زالت سارية ولا يمكن تنقيحها. وجمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب الصين في الأمم المتحدة. وينبغي رفض بند جدول الأعمال المقترح.

٧٦ - **السيد موشوتاس** (قبرص): قال إن وفده لا يحبذ إدراج بند جدول الأعمال المقترح لأن قبرص أيدت دائما مبدأ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وكذلك أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦).

٧٧ - **السيد كرما** (الجزائر): قال إن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حسمها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي اتخذ بأغلبية ساحقة. والمركز الحالي لتايوان لا يتيح لها إمكانية المشاركة في أعمال المنظمة، التي تتألف عضويتها من الدول ذات السيادة. لذلك فإن وفده يعارض إدراج البند.

٧٨ - **السيد حسين** (بنغلاديش): قال إن اتخاذ الجمعية العامة لقرارها ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد حسم مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة بصورة نهائية. ولا يترك ذلك القرار أي مجال للنظر في إدراج بند جدول الأعمال المتعلق بمشاركة تايوان في أعمال المنظمة.

٧٩ - **السيد رشدي** (مصر): قال إن مصر كانت أول دولة عربية تعترف بجمهورية الصين الشعبية، التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. وتايوان هي جزء لا يتجزأ من الصين. ونظرا لأن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد حسم مسألة تمثيل الصين بصورة نهائية، فإن وفده لا يمكنه تأييد إدراج البند المقترح.

٨٠ - **السيدة كروز** (أنغولا): قالت إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد حل مسألة تمثيل الصين. وينبغي أن تسوى الخلافات بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان

بواسطة الحكومتين. لذلك ليس هناك ما يدعو إلى أن يدرج المكتب البند المقترح في جدول الأعمال.

٨١ - **السيد كروخمال** (أوكرانيا): قال إن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للصين، وتايوان هي جزء لا يتجزأ من الصين. وقد حسمت مسألة التمثيل باعتماد الجمعية العامة لقرارها ٢٧٥٨ (د - ٢٦). لذلك فإن وفده يعارض إدراج بند جدول الأعمال المقترح.

٨٢ - **السيد مايغا** (مالي): قال إن وفده يتفق تماما مع ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية. فتايوان مقاطعة تابعة للصين، وينبغي رفض بند جدول الأعمال المقترح.

٨٣ - **السيد أوش بوريما** (كمبوديا): قال إن حكومة كمبوديا تعترف بصين واحدة، هي جمهورية الصين الشعبية. أما مسألة مقاطعة تايوان، فهي مسألة داخلية تترك للشعب الصيني لكي يسويها. لذلك فإن وفده يعارض إدراج بند جدول الأعمال المقترح.

٨٤ - **السيد ستيفتشيفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن من مصلحة الأمم المتحدة أن تسمح لتايوان، وهي بلد متين اقتصاديا يبلغ تعداد سكانه ٢٣ مليون نسمة، بالمشاركة في أعمال المنظمة. ووفقا لذلك، فإن وفده يؤيد إدراج البند في جدول الأعمال.

٨٥ - **السيدة درايتون** (غيانا): قالت إن غيانا أيدت دائما قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، ومن شأن النظر في مشاركة تايوان في أعمال الأمم المتحدة أن يتنافى من أحكام ذلك القرار. لذلك فإن وفدها يعارض بقوة إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٨٦ - **السيد يسينباييف** (كازاخستان): قال إن وفده لا يمكنه أن يؤيد إدراج بند جدول الأعمال المقترح. فجمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني ومسألة تايوان هي شأن داخلي ينبغي أن يسوى بواسطة حكومة الصين وشعبها ذاتهما.

٨٧ - **السيد بوليتي** (إيطاليا): قال إنه وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، فإن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة. وأضاف أن وفده يؤيد سيادة الصين ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وينبغي أن تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى إيجاد حل سلمي لمسألة تايوان.

٨٨ - **السيد إلدون** (المملكة المتحدة): قال إن وفده غير مقتنع بالحجج التي سيقت لإدراج بند جدول الأعمال المقترح. وذكر أن وفده يعارض إدراج البند كما فعل في السنوات السابقة.

٨٩ - **السيد جوفيا** (موزامبيق): قال إن وفده ملتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). لذلك فإنه يعارض بقوة إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٩٠ - **السيدة توهتوهودجيفا** (قيرغيزستان): قالت إن وفدها يؤيد ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية. ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، فإن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للصين في الأمم المتحدة. لذلك فإن وفدها يعارض إدراج البند.

٩١ - **السيد ألابرون** (فرنسا): قال إن موقف وفده يستند إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). فتايوان جزء لا يتجزأ من إقليم الصين. وفرنسا لا تؤيد إدراج بند جدول الأعمال المقترح.

٩٢ - **السيد مونغارا - موسوتسي**(غابون): قال إن وفده يتفق مع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة بأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. وينبغي ألا تبحث الجمعية العامة في مسألة السماح لتايوان بالمشاركة في أعمال الأمم المتحدة، حيث أن إعادة فتح مسألة تايوان قد تعيق المناقشات الجارية بشأن إدماج تايوان في جمهورية الصين الشعبية.

٩٣ - **السيد هوانغ تشي ترونغ** (فيت نام): قال إن وفده يتمسك بالمقاصد والمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السلامة الإقليمية للدول. ونظرا لأن فييت نام تؤيد سياسة ''الصين الواحدة''، فإنها لا يمكنها أن تؤيد إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٩٤ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن وفده يعارض إدراج بند جدول الأعمال المقترح. فالصين كانت دائما أمة واحدة. والخلافات بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان هي نتيجة التاريخ الحديث جدا، وتايوان سيعاد بالتأكيد توحيدها مع الصين في المستقبل غير البعيد. وعلاوة على ذلك، فإن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد حسم مسالة تمثيل الصين بصورة نهائية.

٩٥ - **السيد الحداد** (اليمن): قال إنه نظرا لأن وفده ملتزم بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) ويعتبر أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للشعب الصيني، فإنه لا يمكنه قبول إدراج بند جدول الأعمال المقترح.

٩٦ - **السيد الجراندي** (تونس): قال إن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حسمها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). لذلك فإن وفده يعارض إدراج بند جدول الأعمال المقترح.

٩٧ - **السيد بودين** (جيبوتي): قال إن وفده يؤيد بقوة مبدأ ''الصين الواحدة'' ويعارض إدراج البند المقترح من جدول الأعمال.

٩٨ - **السيد تسيرينغ** (بوتان): قال إنه اتساقا مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، فإن وفده يعارض إدراج البند.

٩٩ - **السيد دورجسورين** (منغوليا): قال إنه نظرا إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قد حسم بصورة نهائية مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة، فإن وفده لا يمكنه أن يؤيد إدراج بند جدول الأعمال المقترح.

١٠٠ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إن المكتب قد خلص، سنة بعد أخرى، إلى نتيجة مفادها أن تايوان، التي هي جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية، ليس لها أي حق على الإطلاق في أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة. وقال إن المناقشة المتكررة والمضيعة للوقت بشأن إدراج بند جدول الأعمال المتعلق بالموضوع تجري كل سنة، وتستقطع وقتا من النظر في القضايا الموضوعية. وليس هناك ما يستدعي إعادة النظر في أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). لذلك فإن وفده يعارض بقوة إدراج البند المقترح.

١٠١ - وقرر المكتب عدم التوصية بإدراج البند ١٨٣ في جدول الأعمال.

١٠٢ - غادر السيد بوكالاندرو (الأرجنتين)، والسيد فرهادي (أفغانستان)، والسيدة كروز (أنغولا)، والسيد كروخمال (أوكرانيا)، والسيد ديدي (آيرلندا)، والسيد أحمد (باكستان)، والسيد كورديرو (البرازيل)، والسيدة شومان (بليز)، والسيد حسين (بنغلاديش)، والسيد بابكر (تشاد)، والسيد كرما (الجزائر)، والسيد مانيلي (جزر سليمان)، والسيد ريلانغ (جزر مارشال)، والسيد حميده (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة)، والسيد مقداد (الجمهورية العربية السورية)، والسيد هونغ جي رونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، والسيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، والسيد

ستيفتشيفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، والسيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا)، والسيد بودين (جيبوتي)، والسيدة ثيودور (دومينيكا)، والسيدفيريرا (سان تومي وبرينسيبي)، والسيد ويلسون (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والسيدة براون (سانت كيتس ونيفيس)، والسيدة جوزيف (سانت لوسيا)، والسيد دي سارام (سري لانكا)، والسيد كا (السنغال)، والسيد مامبا (سوازيلند)، والسيد ماكويرا (شيلي)، والسيد نوروف (طاجيكستان)، والسيد الحميمدي (العراق)، والسيدة باله (غامبيا)، والسيدة سيلستين (غرينادا)، والسيدة درايتون (غيانا)، والسيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام)، والسيد موشوتاس (قبرص)، والسيدة توهتوهودجيفا (قيرغيزستان)، والسيد يسينباييف (كازاخستان)، والسيد أوش بوريما (كمبوديا)، والسيد دوسا سيسبيدس (كوبا)، والسيد أوسودس (ليبريا)، والسيد موشوشوكو (ليسوتو)، والسيد مايغا (مالي)، والسيد رشدي (مصر)، والسيدة إسكوبار (المكسيك)، والسيدة ثونياني (ملاوي)، والسيد دورجسورين (منغوليا)، والسيد دوويغو (ناورو)، والسيد كاستييون دوارتي (نيكاراغوا) أماكنهم.

البند ١٨٤

١٠٣ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٨٤ في جدول الأعمال.

البند ١٨٦

١٠٤ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٨٦ في جدول الأعمال.

البند ١٨٨

١٠٥ - **السيد إلدون** (المملكة المتحدة): قال إن الأسباب التي دعت وفده إلى اقتراح إدراج البند في جدول الأعمال ترد في رسالته إلى الأمين العام. وينبغي للجمعية العامة أن تستجيب للقلق الدولي المتزايد إزاء الاستغلال غير المشروع للماس في تمويل المشتريات من الأسلحة والأنشطة الأخرى التي تؤدي إلى إطالة أمد الصراعات وتصعيدها في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن رئيس سيراليون، وهو بلد مبتلى ابتلاء شديدا حاليا بالاتجار غير المشروع بالماس، يؤيد بقوة إدراج البند. وطلب من المكتب أن يوصى الجمعية العامة بأن تنظر في البند في جلسة عامة مباشرة.

١٠٦ - وقر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٨٨ في جدول الأعمال.

البند ١٨٩

١٠٧ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٨٩ في جدول الأعمال.

البند ١٩٠

١٠٨ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٩٠ في جدول الأعمال.

البند ١٩١

١٠٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٩١ في جدول الأعمال.

البند ١٩٢

١١٠ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٩٢ في جدول الأعمال.

الفرع الخامس - توزيع البنود

الفقرة ٥٠

١١١ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى الفقرة ٥٠ من مذكرة الأمين العام (A/BUR/55/1 و Add.1)، التي تنص على أن توزيع البنود يستند إلى الخطة التي اعتمدتها الجمعية العامة فيما يتعلق بهذه البنود في السنوات السابقة. وقال إن المكتب

قد يود أن يوجه انتباه الجمعية إلى الفقرة ٤ من مقررها ٤٠١/٣٤ والفقرة ٥ من مرفق قرار الجمعية ٨٨/٣٩ باء، والفقرة ٦ من مرفق قرار الجمعية ٤٥/٤٥، والفقرات ٢ و ٥ (ب) و (د) من المرفق الأول للقرار ٢٦٤/٤٨، وكذلك إلى الفقرة ٢٤ من مرفق القرار ٢٤١/٥١ المتعلق بتوزيع البنود وتجميعها.

١١٢ -وقرر المكتب توجيه انتباه الجمعية العامة إلى الفقرات السالفة الذكر.

الفقرة ٥١

١١٣ -قرر المكتب أن يحيط علما بالفقرة ٥١.

الفقرة ٥٢

١١٤ -**الرئيس:** قال إن الأمين العام أورد في الفقرة ٥٢ من مذكرته (A/BUR/55/1 و Add.1)، قائمة بنود مشروع جدول الأعمال التي لم تنظر فيها الجمعية سابقا. واقترح أن يطلب من المكتب أولا، في حالة موافقة أعضائه على ذلك، أن يبدي رأيه حيال التوصية التي سيتخذها والمتعلقة بتوزيع البنود الموصى بإدراجها في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين.

١١٥ -وقد تقرر ذلك.

البنود ٤٩ و ١٧٢ و ١٨٤ و ١٨٦ و ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢

١١٦ -قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تنظر في البنود ٤٩ و ١٧٢ و ١٨٤ و ١٨٦ و ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ في جلسة عامة مباشرة.

البندان ١٧١ و ١٨٩

١١٧ -قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإحالة البندين ١٧٣ و ١٨٢ إلى اللجنة الخامسة.

البندان ١٧٣ و ١٨٢

١١٨ -قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإحالة البندين ١٧٣ و ١٨٢ إلى اللجنة السادسة.

الفقرة ٥٤ (البند ١٠ من مشروع جدول الأعمال)

١١٩ -قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تستمع إلى عرض موجز يقدمه الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة يوم الثلاثاء، ١٢ أيلول/سبتمبر، بوصفه أول بند يجري تناوله في الصباح قبل افتتاح المناقشة العامة.

الفقرة ٥٥ (البند ١٢ من مشروع جدول الأعمال)

١٢٠ -قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بتوزيع مختلف أجزاء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا للاقتراحات المقدمة من الأمين العام.

الفقرة ٥٦ (البند ١٨ من مشروع جدول الأعمال)

١٢١ -قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإحالة جميع فصول تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المتصلة بأقاليم معينة، إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، لكي تتمكن الجمعية من تناول مسألة تنفيذ الإعلان ككل في جلسة عامة.

الفقرة ٥٧ (البند ٥١ من مشروع جدول الأعمال)

١٢٢ -قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تنظر مباشرة في جلسة عامة في البند المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) على أن يكون مفهوما أنه سيستمع إلى الهيئات والأفراد المهتمين بهذه المسألة في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) بالاقتران بالنظر في هذا البند في جلسة عامة.

الفقرة ٥٨ (البند ٦١ من مشروع جدول الأعمال)

١٢٣ - **الرئيس:** قال إنه يجري حاليا تنفيذ مقرر الجمعية العامة بأن يعقد، كجزء لا يتجزأ من جمعية الألفية، مؤتمر قمة ألفية الأمم المتحدة في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

الفقرة ٥٩ (البند ٦٥ من مشروع جدول الأعمال)

١٢٤ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإحالة البند ٦٥ في وقت مناسب خلال الدورة.

الفقرة ٦٠ (البند ٧٤ من مشروع جدول الأعمال)

١٢٥ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن توجه انتباه اللجنة الأولى إلى فقرات تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتناول موضوع البند ٧٤، وذلك بصدد نظرها في ذلك البند.

الفقرة ٦١ (البند ١٠٩ من مشروع جدول الأعمال)

١٢٦ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يحال تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن عمليات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإدارته وميزانيته، إلى اللجنة الثانية للنظر فيه في إطار البند ٩٨ من مشروع جدول الأعمال.

البنود المقترح أن ينظر فيها في جلسة عامة

١٢٧ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى الجمعية بكامل هيئتها البنود المقترح أن ينظر فيها في جلسة عامة، بما في ذلك البنود ٤٩ و ١٧٢ و ١٨٤ و ١٨٦ و ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢، باستثناء البند ٦٥ (مسألة قبرص)، ومع مراعاة مقررها بشأن البند المعنون ''مسألة جزيرة مايوت القمرية''.

البنود المقترح أن تنظر فيها اللجنة الأولى

١٢٨ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة الأولى البنود المقترح أن تنظر فيها تلك اللجنة في مذكرة الأمين العام.

البنود المقترح أن تنظر فيها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

١٢٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة الرابعة البنود المقترح أن تنظر فيها تلك اللجنة في مذكرة الأمين العام، مع مراعاة مقررها بشأن البند المعنون ''مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز، وخوان دي نوفا، ويوروبا، وباساس دا إنديا''.

البنود المقترح أن تنظر فيها اللجنة الثانية

١٣٠ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة الثانية البنود المقترح أن تنظر فيها تلك اللجنة في مذكرة الأمين العام.

البنود المقترح أن تنظر فيها اللجنة الثالثة

١٣١ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة الثالثة البنود المقترح أن تنظر فيها تلك اللجنة في مذكرة الأمين العام.

البنود المقترح أن تنظر فيها اللجنة الخامسة

١٣٢ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة الخامسة البنود المقترح أن تنظر فيها تلك اللجنة في مذكرة الأمين العام، بما في ذلك البند المعنون ''جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والبند ١٨٩.

البنود المقترح أن تنظر فيها اللجنة السادسة

١٣٣ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحال إلى اللجنة السادسة البنود المقترح أن تنظر فيها تلك اللجنة في مذكرة الأمين العام، بما في ذلك البند ١٧٣، المعنون ''منح مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مركز المراقب في الجمعية العامة''، والبند ١٨٢، المعنون ''منح المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مركز المراقب في الجمعية العامة''.

رفعت الجلسة في الساعة ٠٠/٠٠.